التّوهُّمُ في أصالة الحرف أو زيادتُهُ في قرارات مَجمَعِ اللغةِ العربيّة في القاهرة لفظة (مَنهَج) أنموذجاً

م . د. علياء نصرت حسن
كلية التربية للعلوم الانسانية

عماد طالب
مديرية تربية كربلاء

الملخص

التَوهُم ظاهرة لغويّة عُنِيَ بها الدّارسون قديماً وحديثاً ، وعرف في مصنفات أئمة العربية بمصطلحات متعددة ، ويعدّ التّوهّم استجابة عفوية لطبيعة المتكلم ودرس البحث توهم أصالة الحرف الزائد في قرارات المجمع وقبول نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد إذا اشتهرت ودعت الحاجة اليه من دون الخروج عن القواعد المطّردة المعروفة ، وطبقت على كلمة مَنهَجَ والخلاف فيها .

abstract

Illusion phenomenon of linguistic Me by scholars, past and present, and knew the works of Arab imams multiple terms, the longer the illusion of spontaneous response to the nature of the speaker and studied search just the authenticity of the excess character in the compound and accept isotopes decisions examples given on suspicion originality overload letter if known and needed him without deviations from regulations the steady-known, and the word applied to the curriculum and the dispute .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المدخل

اللغة هي « أصوات يُعَبّر بها كُلُّ قوم عن أغراضهم »[١] ، من هنا ينطلق ابن جنّي في تعريفه للغة من النقطة الصفريّة للغة إلى المحصّلة النهائية أو الغائيّة من وجودها ، فهي المنطلق للولوج إلى مسألة تأصيل قواعد اللغة بعد رصفها وتقعيدها ومن ثَمّ القياس عليها ، ويشير في تعريفه للغة إلى نقطتين مهمتين هي (الأصوات) أي أصوات اللغة العربية التسعة والعشرون صوتاً ، وعِلّة وجود هذه الأصوات هي التواصل لخدمة النقطة الثانية (المعنى) وهو التعبير عن الاغراض ، ومن أهم الركائز التي قامت عليها الدراسات اللغوية القديمة والحديثة هي القياس نتيجة لطبيعة اللغة وعلاقتها بالفكر ، وزامنت نشأة القياس عند اللغويين العرب مرحلة وضع الدراسات اللغوية وتكوينها فكانت مصاحبة لنشأة النحو العربي إذ عرّفه ابن جنّي بأنه : « انتحاء سَمت كلام العرب في تصرفه من اعراب وغيره ... »[٢] ، وهناك نوعان من القياس الأول هو القياس النحوي الذي يقوم به المُتَكَلِّم ، والثاني هو القياس العقليّ ؛ لأن للعقل دوراً بارزاً في استنباط الأحكام[٣] . وهذه العملية القياسية عمليّة عفويّة لا حظّ لها من التفكير[٤] والمُتَكَلِّم يعتمد القياس في استعماله ، وهذا القياس غير معتمد في كل حال ، فأحياناً (المتكلم) يعمد اليه على وفق الفطرة والسليقة اللغوية ويحاكي صيغاً لغوية من دون الشعور ، وتحدّث د. عبد العزيز مطر عن نوعين من قياس المتكلم الصحيح والخاطىء وقال : « إن العملية الذهنية التي تتم فيها المقارنة بين الكلمة أو الصيغة المجهولة ونظيرتها المعلومة، قد تكون على أساس التشابه التام بينهما ، وتُسْفِرُ حينئذ عن كلمة أو صيغة قد تعارف عليها أهل اللغة وإن كانت مجهولة للمتكلم لم يسمعها من قبل، وفي هذه الحالة يحكم على القياس بأنه صحيح، أما إذا أسفرت هذه العملية الذهنية القياسية عن كلمة أو صيغة لم يتعارف عليها أهل اللغة، أو قامت المقارنة على أساس تشابه موهوم بين الكلمتين المجهولة والمعلومة فإنه يقال حينئذٍ: إن القياس خاطئ »[٥] .

وتباينت مواقف اللغويين العرب من ظاهرة التّوهم بين قابل ورافض[٦] ، وتعدّدت المصطلحات في مصنفات اللغويين التي جسّدت مفهوم التوهم وهذه المصطلحات هي الغلط ، والتوهم ، والتشبيه ، والحمل ، وأول ملمح الى مصطلح التوهم جاءت بلفظة الغلط في قول سيبويه : « أما قولهم مصائب فإنه غلط منهم ، وذلك أنّهم توهموا أنّ مصيبة فعيلة وإنما هي مفعلة »[٧] ، ويفهم من كلام القدماء أن استعمال التشبيه مرده الى التعبير عن التوهم ، وجذر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التوهم لغة من مادة وهم إذ يقال : « وهَم إليه يهِم وهماً : ذهب وهمه إليه ... وتوهّمتُ أي ظننتُ ، ... ووهِم : غلط وسها .»[٨] . وندّ عبر معطيات البحث تعريف الاصطلاح بدا جامعاً مانعاً محيطاً بجنباته إذ يقول د. محمد عبدو فلفل بانه : « عمل ذهني ينتج ظواهر لغوية منحرفة عن سنن نظائرها ، لانه عمل قائم على توهم أوجه شبه غير موجودة في الحقيقة بين المقيس والمقيس عليه وهذه حال نفسية قد تلم بالمتكلم ولو نادراً في إداءه مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية »[٩] .

وفي هذا المقام يحاول البحث تصيد أثر التوهم ورصد آراء المحدثين في مظهر من مظاهره وهو توهم أصالة الحرف الزائد وتوهم زيادة الحرف الاصلي أو المتحول في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة وموقف الباحثين من هذه الظاهرة ومدى دقة المجمع في التعاطي مع ذلك .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أثر التوهم أو القياس الخاطئ في اللغة:

لم يستقر بعض العلماء على رأي في المادة اللغوية التي تدور في فلك التوهم على الرغم من أن ما أجيز بناءً على التوهم نادرٌ جداً، وهو على ندرته مختلف في جوازه ، بل أستطيع القول إنه فيما أعلم مقصورٌ النسبة الى الفراء هذا البحث إلى الفراء، وابن يعيش وابن مالك، وسائر ما وقفتُ عليه لدى الأئمة عامةً مما حملوه على التوهم يظهر فيه أن القصدَ من هذا الحمل إنما هو تأويل المادة اللغوية الخارجة عن الأصول، وتعليل هذا الخروج.

أما موقف المحدثين من اثر التوهم في العربية ، فيبدو أنه اشد تعقيداً وتبايناً وهو ما سيحاول البحث بيانه ، فضلاً على ثمة ظواهر لغوية سنقف عليها في لغة الخطأ اليومي ربما اندرجت تحت مفهوم التوهم مقتضاها أنه مهما كثرت هذه التجاوزات القائمة على التوهم فلا يمكن ان تجعل من التوهم قياسا مطردا يسوغ سلفا الخروج عن الاصول الصحيحة للغة ، لكن يمكن ان يجعل ناموسا يستوعب ما يندّ في المستقبل من الفاظ جديدة ذات دلالة معينة وتستقر في الاستعمال من نظائر هذه التجاوزات.

وبذلك يرد على رغبة الاستاذ عبد القادر المغربي في جعل التوهم قاعدة مقيسة في بعض مظاهر التغير اللغوي ، وذلك في بحوث استغرقت زمنا طويلا في الدراسة والمناقشة وما كتبه حول التوهم (بين اللغة والنحو)[١٠] ، فقد القاه في دورة مجمع اللغة العربية المصري سنة ١٩٤٨ واستمر يدرس مدة طويلة ، وكان آخر البحوث التي ناقش فيها هذا الموضوع في سنة ١٩٧٧.

ولحظ في دراسته هذه أن العرب بنوا بعض قواعدهم على حسبان الحرف الزائد أصليا من ناحية ، أو حسبان الحرف الاصلي زائدا من ناحية اخرى ، واستشهد على الجانب الأول بشواهد تصل إلى الخمسين ، منها كلمة (ريح) يقال في جمعها (أرياح) والقياس(أرواح) ؛ لأنهم توهموا أن الياء فيها أصلية ، وليست منقلبة عن واو ، ومثلها كلمة (عيد) و (أعياد) والقياس (أعواد) والفعل (تمنطق) المشتق من (منطقة) كان القياس فيه (تنطق) لولا توهم أصالة (الميم) في منطقة وكذلك الافعال (تَمَدرع) و (تَمَكحل) و (تَمَسكَن) ، عدت فيها الميم أصلية وطالب الباحث المجمع باتخاذ توهم الاصالة قاعدة في الاشتقاق[١١].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذه الكلمات الكثيرة التي ظفر بها المغربي جلها مما سماه بالميميات وهي : الصيغ المشتقة من اسماء فيها ميم زائدة في الاصل ، ولكن اشتقت هذه الميمات من دون الأخذ بالحسبان زيادتها وكأنها أصل من أصول الأصل المشتق منه مثل قولهم : تَمَركز من (مركز) و معجن الخشب من (معجون) وتمنطق من (منطقة) واقترح تسميته بالاشتقاق المركب[١٢] ويدخل في أطار ذلك مما نص عليه في بحثه (منهج) من (نهج) .

وقد بنى الدكتور عبد الصبور شاهين هذا الضرب من التوليد اللغوي على التوهم كذلك ، اذ رأى في هذا التّوهّم مصدرا لإبداع صيغ جديدة وفي ذلك يقول : « إن نظرتنا إلى ما يُسَمّى بالقياس الخاطئ ينبغي أن تتعدل إلى ما يمكن اعتباره قياسا حرا يؤدي دوره في توحيد النماذج اللغوية بابداع صيغ جديدة »[١٣] ، ثم يضيف الدكتور شاهين قائلا : « ربما كان التوهم أوسع ابواب هذا النوع من القياس الابداعي ، فتوهم أصالة الميم من كلمات منطقة ومكحلة و منديل ومسكين ومذهب ، دعا العرب إلى صوغ افعال جديدة من هذه الكلمات فقالوا : تَمَنطَقَ و تَمَسكَنَ و تَمَكحَلَ وتَمَندَلَ و تَمَذهَبَ ، وهذا التّوَهم هو الذي يجعلنا نأخذ الفعل (مَعَجنت الخشب) من كلمة معجون »[١٤] .

وللدكتور إبراهيم أنيس وقفة في هذا المقام حملها بحثه (توهم أصالة الحرف وتوهم أصالته) عدّ فيه توهم الاصالة أو توهم الزيادة ليس إلا ناحية من الظاهرة اللغوية التي سماها (هرمان بول) القياس الخاطىء ووضح أنّ ظاهرة القياس الخاطىء كانت تقع بين العرب القدماء ، وقد عددنا – نحن المولّدين – ما نشأ عن قياسهم الخاطىء مقبولاً ومعترفاً به ، وسجلناه في كتب اللغة والمعاجم و رويناه عنهم ، على حين لم نسمح لأنفسنا بمثل هذا القياس ؛ لأننا نحرم على أنفسنا الحق في تطوير اللغة العربية . أما في معظم اللغات الأوربية فقد كان للقياس الخاطىء أثرٌ كبيرٌ في مراحل تطورها[١٥] .

وقد جاء رأي الدكتور محمد علي النجار معتدلا في بحثه (التّوهّم وآثاره في العربية) ذكر فيه أنّ على اللغوي النظر في آثاره ويقيسها بمقاييسه في القياس والسماع ، ويميز ما يقاس عليه ، آخذا في الحسبان أن المبادئ العامة للقياس الا يؤدي إلى أمور مرفوضة في اللغة ، ثم ناقش ما أورده الاستاذ المغربي حول التوهم : فتوهم اصالة الحرف الزائد في الميميات كـ (تمندل) على وزن (تمفعل) وهو من الأوزان المرفوضة في أوزان الفعل ، فلا ينبغي أن نتابعهم عليه ونجعله

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قياسا ، ومن الجدير بالذكر أنّ المعجمات الحديثة التي اصدرها مجمع اللغة العربية في القاهرة جرت على تدوين ما اشتهر عن المحدثين مقروناً ذلك التدوين بكلمة (مولد) ويدخل فيه ما يرد في هذا الباب ، وهذا يغنينا عن تكلف القياس فيه .

وبعد عرض هذه الدراسات التي تدعو إلى جعل توهم اصالة الحروف وزيادتها قاعدة يقاس عليها ، وبعد النظر في الامثلة المطروحة ألفيناها ثلاثة أنواع هي : (توهم أصالة الحرف الزائد) ومن أمثلته الميمات ، و (توهم زيادة الحرف الاصلي) ومن أمثلته منائر وأشياء و براء ، وكذلك الحرف المتحول مثل أعياد و ريح و مشيب .

أما ما جاء على وزن (تَمَفعَلَ) نحو (تَمَنطَقَ وتَمَدرَعَ وتَمَكحَلَ وتَمَسكَنَ) ، فالذي قرّ في ذهني أنها من قبيل « رعاية حرمة الزائد في الكلمة واقراره اقرار الاصول على سبيل القصد والتأصيل لا على سبيل الغفلة والتوهم والاعتباط »[١٦] وهو ما يتساوق وما ذكره أبن جني في هذا المقام إذ يقول: « فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الاصل في حال الاشتقاق ؛ كل ذلك توفية للمعنى ، وحراسة له ودلالة عليه . ألا تراهم إذ قالوا : تدرّع وتسكّن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرّضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم : أ مِن الدرع والسكون؛ أم من المدرعة والمسكنة ؟ وكذلك بقية الباب»[١٧] .

فبمقتضى هذا التعليل الواضح ليس ثمة توهم ، ولم يقف ابن جني عند هذا الحد بل ساق حجة ذات شقين : أما الشق الأول فهو ان العرب لجأت إلى هذه الصيغة للتفريق بين دلالتين : دلالة الفعل المشتق من الحروف الاصلية ، ودلالة الفعل المشتق منها ومما زيد عليها من الميم ، وقد بان ذلك جليّاً في الفعلين تَمَدرَعَ وتمسكن فإن مجردهما (تدرع) و (سَكَنَ) ودلالة المجرد فيها تغاير دلالة المزيد ، فتدرع لبس درع الحرب ، وتَمَدرَعَ لبس مدرعة أو قميصا من الصوف؛ وسكن من السكون ضد الحركة وتمسكن من المسكنة اي الفقر. وينطبق ذلك على : (تنطقت المرأة) إذا شدت وسطها ترخي اليها أعلى ثوبها إلى الارض ، وتمنطق الرجل إذا لبس منطقة ، وتمندل إذا تمسح بالمنديل ، وتمخرق في الكرم إذ اسرف فيه ، ويقال أسلم الرجل إذا دخل في الاسلام ، وواضح أنّ صيغة (تَمَفعَلَ) في الأمثلة كلها تعبر عن دلالة خاصة بجانب دلالة الفعل قبل زيادة الميم فيه ، واثبتت المعجمات القديمة من هذا الباب (تَمَرْأى الرجل ،) إذا نظر في المرآة ، بجانب رأى اذا نظر بالعين ، وواضح ان تلك الافعال مثل سابقتها اشتقت من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كلمات مزيدة بالميم لدلالة جديدة بجانب دلالتها المجردة من الميم . ويكمل ابن جني احتجاجه للصيغة التي بنيت على اساسها هذه الافعال ، فيكون ابن جني أول من سجل هذه الصيغة بما ذكر لها من امثلة ، ولم يكتف بذلك فقد وضع بين يديها احتجاجاً قويماً سديداً ، لا نعلم كيف يحمله المحدثون على التوهم ، ولعل من الطريف أنّ هذه الصيغة تحتظن ألفاظاً كثيرة تشيع في اللغة العصرية مما يدل على أنها لا تزال حية في السليقة العربية إلى اليوم[١٨] .

وكل ذلك يفضي – فيما يخص صيغة تمفعل– إلى أنه ينبغي أن تضاف صيغة تَمَفعَلَ إلى ابنية الفعل الثلاثي المزيد في كتب التصريف واللغة كما ينبغي أن يضاف ما صيغ على اساسها حديثا إلى المعجمات المعاصرة والا كان مثلنا كمثل من يريد الحجر على العربية وحرمانها من النمو والتطور وهما حقان ثابتان من حقوقها اللغوية وجوهران اصيلان في بنيتها وبنية اللغات جميعا[١٩] .

ويمكن الانطلاق من صيغة (تمفعل) لتحديد ماهية مصطلح التوهم عند القدماء وأراني أجزم بأن ليس المراد به الخطأ والاشتباه واللحن كما فهمه بعض الدارسين بل يقصد به التشبيه أو التقريب بلحاظ :

١– أنهم إذا ما أطلقوا مصطلح التوهم على صيغة ما وجدناهم يقدمون لها مسوغات وتوجيهات يستقى منها أنهم كانوا على وعي تام بدقائق هذه الصيغة ومدى غوصهم في تجلياتها وأينما تكلموا بها لقصد قدّروا مجيئها على شكل صيغة اخرى تقاربها وتشابهها بالشكل النهائي بعد اذ قطعت شوطا من التفاعلات الصوتية أما من ناحية الاصول لكل منهما فهناك اختلاف ويمكن القول بأن المسوغ هو التشابه والتقارب الشكلي وان الغاية هي الظفر بالمعنى .

٢– بعد رصد مصطلح التوهم وما رافقه من مصطلحات تفسيريه وردت معه مشابهة أو تقارب أو قياس ثان إن صحّ التعبير نستطيع القول : إنّ دلالة هذا اللفظ (التوهم) اكتسب دلالة اصطلاحية جديدة انتقل من معنى المعجمي الواسع الذي يحتمل التقدير والتخيل والتمثيل وهو المراد هنا ويحتمل الغفلة والغلط والظن[٢٠] إلى معنى اصطلاحي يراد به التمثيل فعند قولهم تَوَهّم أصالة الحرف الزائد في (تَمَدرَعَ) أي : تخيل أو تقدير أو تمثيل لا على أساس الخطأ والغفلة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأمثال هذا اللفظ كثير في العربية بنته العرب على هذا التأصيل لأداء معان جديدة في صيغ جديدة اقتضاها التطور ، واستجابت له مرونة اللغة وطواعيتها من غير تمحل ولا تكلّف ، وجرى فيها من ذلك ما جرى عن وعي وارادة وقصد لا عن غفلة وخلط وسهو ، بل إنها حاجة للتعبير عن ضروريات العصر الامر الذي حدا بمجمع اللغة العربية في القاهرة أن يدرجها ضمن منهج أعماله .

ومن الكلمات التي تشتمل على زيادة الميم كلمة (منهجة) وينبغي أن ننبه إلى أنّ لا تَوَهم في تعيين الحرف الزائد عند علماء اللغة القدماء وقد بينا ذلك عند ابن جني وابن منظور في لسانه والخلاف الذي دار بين الدارسين يدور فيما إذا امكن اعتماد هذه الظاهرة قياسا مطلقا ام الاقتصار على ما ورد منه قديما ، فأصل مادة(مَنهَجَة) من (نهج) فيقال طريق نهج بيّن واضح ، ونهج الطريق بينه وسلكه[٢١] .

أما في الاصطلاح : « الطرق الواضحة التي يسلكها الدارسون في دراستهم » [٢٢] ، وأول من استعمل كلمة منهج افلاطون و ارسطو بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة[٢٣]، وقد فطن القدماء لهذه الظاهرة اللغوية ، فراعوا حرمة الزائد – كما ذكرنا – وقرروا الاشتقاق منها وهو أمر يقتضيه نظام الكلام ويفرضه تنوع المعاني والصفات والتفريق بين الشيء والشيء الاخر ، (فمنهج) كما ذكرنا هي مشتقة من (نهج) فيحكم عليها بأن الميم زائدة وما يدل على ذلك قول سيبويه : « وأما الميم اذا جاءت ليست في أول الكلام فانها لا تزاد الا بثبت لقلتها وهي غير أولى زائدة » [٢٤] وقال ابو عثمان المازني : « وأما الميم اذا كانت أولا فهي زائدة بمنزلة الهمزة والياء، لان الميم أولا نظيرة الهمزة »[٢٥] ، ومنهم من يقول : « إنّ موضع زيادة الميم أن تقع في أول بنات الثلاثة ، وأنها لا تزاد حشوا ولا اخرا ، والاعلى ندرة وقلة » [٢٦] ، كما شبهت الميم بالهمزة من ناحية المخرج[٢٧] ، وهذا ما أكده الجاربردي بقوله: « الميم كالهمزة زائدة اذا وقعت أولا بعد ثلاثة اصول فقط » فتحليله صوتي ؛ لكون الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر والميم من الشفتين وهو أول المخارج فجعلت زيادتهما أولا ليناسب مخرجهما موضع زيادتهما وهذا فيه تكلف ، فالواو شفوية وحقها أن تقع كالهمزة ويمكن أن ندرج أصالة الميم في حالات معينة :

١- إذا وقعت أولا بعد حرفين مثل مَسح(٢٨) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- إذا وقعت أولا وبعدها حرفان اصليان وما عداهما زائد مثل : ماسح(٢٩) .

٣- إذا كانت في اسم ذات وبعدها أصول اربعة أو اكثر ، مثل : مرزنجوش(نبت) ذلك ان الميم تشذ زيادتها في أول اسم غير جار إذا كان بعد أربعة أحرف أصول أما في الجاري فثابت(٣٠).

وهذه الظاهرة توسعت واستمرت حتى ظهرت في كثير من الألفاظ الحديثة مثل تَمَركَزَ وتَمَندَلَ وتَمَذهَبَ وتَمَسكَنَ و مَنهَجَ كما تقدم بيانه ، وأقر جمهور المحدثين من اللغويين العرب مبدأ التوهم أو القياس الخاطئ ويقول عنه د. إبراهيم أنيس : « هو في الحقيقة عملية منطقية تهدف في غالب صورها إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر اطّراداً وانسجاماً»(٣١) ، ورفضه قلة منهم وفي مقدمة الرافضين القياس عليه محمد بهجة الاثري وكذلك عباس حسن الذي عد التوهم من الأوهام(٣٢) .

وإزاء هذا الخلاف بين اللغويين حول هذه القضية درست لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية في القاهرة الفعل (مَنهجَ) ومصدره وحسمت المسألة بإصدارها القرار الآتي :« يجري في الاستعمال مثل قولهم منهج الباحث بحثه اي رسم له طريقة معينة ولفظ الفعل هنا يوحي بأن رباعي على (فعلل) ويقتضي أن تكون الميم اصلية ولكن المادة اللغوية لهذه الكلمة هي (نهج) فهي ثلاثية والميم زائدة وقد توقف بعض اللغويين في قبول الفعل (منهج) على أساس انه غير جار على قواعد التصريف وقد درست اللجنة هذا الفعل ومصدره المنهجة وانتهت إلى أنّ استعمالها جائز على مبدأ توهم أصالة الحرف تطبيقا لما سبق للمجمع اقراره ما يشيع من الكلمات على هذا النحو ، مثل تَمَذهَبَ وتَمَندَلَ وتَمَركَزَ »(٣٣).

إذن القرار جاء على (مَنهَجَ) ألحاقا بالرباعي المجرد (فَعلَلَ) وعد المجمع الميم أصلية ، وهذا مراعاة لمعنى الميم على طريقة العرب في توهم الحرف الزائد مثل تَمَسكَنَ وتَمَنطَقَ وغيرها ، وقد ناقش الدكتور محمد شوقي بعد مناقشته لكلمة (جدولة) وانتهى إلى أنّ الميم في (منهج) زائدة مثلها مثل الواو في (جدول) وهناك من يُخطّىء (منهجة) المصدر اي وضع خطة مرسومة ؛ لأنّ المعجمات لا تثبت سوى المنهج والمنهاج(٣٤) ، واحتج الاستاذ محمد شوقي فقال « وأما كلمة منهجة فيراد بها اخضاع البحث لمنهج معين، وقد شاع هذا الاستعمال اليوم تماشيا مع ما استحدث من طرائق تدريس »(٣٥) ، ونرى أن تؤخذ مثل هذه الكلمات لشيوعها على ألسن العرب وللاختصار فـ (منهج بحثه)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اخصر من(نهج الباحث منهجه) ولكن هذا لا يعني أن نقبل ونجوز ما خالف القياس والأصل فهو يعد انحرافا عن جادّة القياس وعن أصل الاستعمال وأرى أن نبتعد عن مثل هذه القرارات بحجة التوهم أو الغلط أو ما يسمى بالقياس الخاطئ ؛ لأن ذلك الامر سيفتح بابا للعبث والفساد في اللغة ، ولكن جعل (منهج) فعلا ، يحتم علينا ان نستبعد أن تكون الميم زائدةً ؛ لأنّ المعنى هو الفعلية فالوزن هو (فَعلَلَ) ولكن تبقى مسالة مهمة هو كيف يقاس (مَفعَلَ) مثل (مَنهَجَ) على غرار تَمَسكَنَ وتَمَندَلَ فـ (مفعل) غير (تمفعل) فالميم زائدة بعد التاء ولم يرد على (مفعل) ، وهذا مرده الى أصل الاشتقاق ، وأرى أن نجيز الوجهين في الوزن فنقول : منهج على (مفعل) على الاصل ، و(فعلل) على التوهم .

وقد نفى الأستاذ الاثري في كتابه (مزاعم بناء اللغة على التوهم) أن تبنى في اللغة العربية الفاظ على التوهم ، ذلك انّ بناء اللغة على التوهم أو الخطأ يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها وتجري عليه صورها الاشتقاقية اطّرادا على نسق معين ، وقد رد على الأستاذ الاثري محمد شوقي أمين[٣٦] ، مؤيدا راي المغربي وقرار مجمع اللغة العربية في القاهرة اذ نظرت اللجنة في بحث الاستاذ (محمد بهجة الاثري) إذ نظرت في تعقيب الاستاذ (محمد شوقي امين) وعنوانه (تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم ونفي مزاعم الوهم عنه) وكذلك راجعت ما تضمنته محاضرة المجمع من بحوث الأستاذ (عبد القادر المغربي) والأستاذ (محمد النجار) والدكتور (إبراهيم انيس) وبعد المناقشة وتداول الراي خلصت اللجنة إلى ما يلي :

أولا- الأستاذ الاثري يقيم بحثه على أساس أنّ التوهم مرادف للخطأ أو الغلط ، وعنده أنّ لا محلَّ للتوهم بهذا المعنى في الألفاظ والأساليب الواردة عن العرب الفصحاء ، وهو ما اطلق عليه تعبير (البناء على التوهم) إلى ابواب من نظم اللغة وأسرارها ، وما هو مأثور من اللهجات العربية وضروب تصريفها وما فات اللغويين تدوينه .

ثانيا- الأستاذ الاثري يلتقي مع الاستاذ المغربي في أنّ ما يُعدّ من باب البناء على التوهم إنما يجري على سنن العربية وفطرتها ، ولا صلة له بالخطأ أو الوهم أو الغفلة ومن ثم نادى بالاعتداد به والقياس عليه.

ثالثا- الربط بين التوهم والخطأ ليس بلازم في الدلالة اللغوية فمن معاني التوهم : التمثيل و التخييل ، وقد استعان النحاة واللغويون بهذا المعنى كما عبروا عنه بالتشبيه والمشابهة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمشاكلة ، وعلى هذا الاساس يمكن القول : إن التوهم تسجيل ظاهرة لغوية عومل فيها شيء معاملة آخر على سبيل الافتراض أو الاعتبار ، لفائدة الدلالة وإن جاء مخلفاً للقياس.

رابعا- إن جمعاً من أقطاب النحاة عبر قرون متطاولة رأوا في البناء على التوهم سرّاً من أسرار العربية ومنهم : الخليل بن احمد الفراهيدي ، و سيبويه ، و الفراء ، و الازهري ، و الجوهري، و ابو علي الفارسي ، و المبرد ، و ابن جني، و غيرهم كثير.

خامسا- إن المجمع فيما قرّره بتوهّم أصالة الحرف الزائد أو المتحول نبه إلى أن هذه الظاهرة اللغوية فطن اليها المتقدمون ودعمها المحدثون على أنها لم تبلغ درجة القاعدة العامة ، ولهذا اكتفى بأن سوّغ قبول نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول ، مما يستعمله المحدثون ، إذا اشتهرت ودعت اليه الحاجة ، والمَجمَع في اعتماده ذلك يساير ابن جني في باب الرد على من ادّعى عناية العرب بالألفاظ من دون المعاني ، في كتابه (الخصائص) إذ يقول إن هذا لما فيه تبقية الزائد مع الاصلي في حال الاشتقاق منه توفية للمعنى ، وحراسة له ، ودلالة عليه[٣٧] .

الخاتمة

اتضح فيما تقدم أنّ للتّوهم أو القياس الخاطئ أثراً بارزاً في مسيرة اللغة العربية، فقد أقر بهذا المبدأ جمهور اللغويين العرب قديماً وحديثاً، ولم يرفضه من القدماء فيما أعلم إلا أبو جعفر النحاس، والظاهر أن المبرد يتذمر من تكلف العمل بهذا المبدأ أحياناً، أما في العصر الحديث فلم يرفض التوهم رفضاً تاماً إلا الأستاذ محمد بهجة الأثري. وعَدَّه الأستاذ عباس حسن من أوهام النحاة، ودعا إلى تحاميه، والاقتصار على ما سمع مما حمل عليه في الاستعمال.

وقد بَيَّنت الدراسة أنّ المصطلحات التي عبر بها النحاة عن التوهم تعددت، وهي الغلط، والتوهم، والتشبيه، وربما عرضوا للتوهم غير مصرحين به، والظاهر في دلالة هذه المصطلحات عندهم هو الجانب التعليلي، فالغرض الأول من التعويل على التوهم عند النحاة هو تأويل المواد اللغوية الخارجة على أصولهم، وتعليل هذا الخروج، أما الدلالة المعيارية لهذه المصطلحات فغالباً ما تكون غير واضحة ما لم تتساند القرائن، فربما كان المحمول على التوهم ملحناً عندهم، وغالباً ما يكون شاذاً يحفظ ولا يقاس، ونادراً ما يكون جائزاً، والجدير في هذا الصدد أمران، أولهما: أن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ما أجيز مما حمل على التوهم على شدة ندرته اختلف النحاة في إجازته، والأكثرون على أنه غير جائز، وثانيهما ترجيح البحث أن المقصود من الغلط عند الخليل وسيبويه هو مجرد التوهم ومخالفة القياس، لا التخطئة واللحن الصريح خلافاً لما فهمه بعض القدماء والمحدثين من هذا المصطلح عند سيبويه.

أما موقف المحدثين العرب من أثر التوهم في مسيرة العربية فقد اختلفوا في فهم المصطلح أولا ، إذ فهمه الاكثرون على أنه بمعنى التشبيه أو التقريب أو التخيل على حين فهمه الأستاذ الاثري بمعنى الخطأ أو الاعتباط الذي لا يليق بالعرب الفصحاء ، وبذلك يكون فهم المصطلح رابطا لتوحيد الرؤى وفهم الممون ،أما اثره فقد تمثل عند بعضهم بقصر ما ينجم عن هذا المبدأ على السماع ، وهو ما لحظناه عند كل من الدكتور عبد الصبور شاهين، والأستاذ عبد القادر المغربي أنّ التوهم عندهما ضرب من القياس الحر الذي يؤدي دوراً بارزاً في نمو العربية .

الهوامش

١- الخصائص : لابن جني ، ط٢ ، ٣٤/١

٢- المصدر نفسه ، ٤٣/١ .

٣- ينظر : أصول النحو ، د. محمد عيد ، ط٤ ، ٨٣ .

٤- ينظر : المفصل في تاريخ النحو العربي ، ١٤٨ .

٥- المرجع نفسه .

٦- من العلماء القدماء الذين قالوا بالتوهم سيبويه وابن جني والرضي وأبو حيان الاندلسي ، ومن المحدثين د. محمد خير الحلواني وإبراهيم أنيس وعبد الصبور شاهين ومحمد المبارك ، ومن الرافضين من القدماء المبرد وأبو جعفر النحاس ومن المحدثين عباس حسن ومحمد بهجة الاثري .

٧- الكتاب : ٣٥٦/٤ . وينظر المنصف ، ٢٢٩/١ ، والمبدع في التصريف ، ١٤٦ .

٨- لسان العرب : مادة (وهم) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩- التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً ، بحث في مجلة مجمع اللغة العربية الاردني ، عدد٥٩ ، ٢٠٠٠م ، ١٤١ .

١٠- ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ٢٥٧/٧ -٣٧٤ ، محاضر الجلسات ، مجمع اللغة العربية ، الدورة ١٤ ، ٥٣٩ - ٥٤٣ ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ٦١/٩ وما بعدها ، محاضر الجلسات في الدورة ١٥ ، ٤٥٦ - ٤٧٠ .

١١- ينظر : المجامع العربية وقضايا اللغة ، د. وفاء كامل فايد ، ٧٥ - ٧٦ .

١٢- ينظر : فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، ١٤٩ - ١٥٠ .

١٣- مشكلا ت القياس في اللغة العربية ، ٢٠٢ ، مقال منشور في مجلة عالم الفكر الكويتية ، المجلد الاول ، العدد ٣ .

١٤- المرجع نفسه .

١٥- ينظر المجامع العربية وقضايا للغة ، ٧٦ .

١٦- ينظر : التوهم والقياس الخاطئ في العربية ، بحث ، ١٧٨ .

١٧- الخصائص ، ٢٢٩/١ .

١٨- ينظر : في أصول اللغة ، ١٦٧/٤ - ١٦٨ .

١٩- ينظر : في أصول اللغة ، ١٧٠/٤ .

٢٠- ينظر : لسان العرب ، مادة (وهم) .

٢١- لسان العرب ، مادة (نهج) .

٢٢- كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث ، د. أميل يعقوب ، ١٠

٢٣- ينظر : مناهج البحث العلمي ، د. عبد الرحمن بدوي ، ط٣ ، ٣ .

٢٤- الكتاب ، ٢٤٥/٤ .

٢٥- المنصف ، ١٢٩/١ .

٢٦- شرح الملوكي في التصريف ، ١٥٨ - ١٦٠ .

٢٧- ينظر : شرح المفصل ، لابن يعيش ، ١٥١/٩ .

٢٨- ينظر : سر صناعة الاعراب ، ٤١٢/١ .

٢٩- ينظر : الممتع في التصريف ، ٢٤٩/١ .

٣٠- ينظر : شرح الشافية ، ٣٦٣/٢ ، وشرح المفصل ، ١٥٤/٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣١- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، ط٦ ، ٤٣ .

٣٢- ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ١٧٨ – ١٨٤ .

٣٣- الالفاظ والاساليب ، ١٢/٢ .

٣٤- ينظر : معجم الاغلاط اللغوية المعاصرة للعدناني ، ٦٨٤ .

٣٥- الالفاظ والاساليب ، ١٣/٢ .

٣٦- ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق ، مجلد ٥٢ ، ٣٦٠ وما بعدها .

٣٧- ينظر : مجموعة القرارات العلمية في الخمسين عاماً ، ١٩٣٤ – ١٩٨٤م ، وينظر في أصول اللغة ، ١٧٠/٤ .

قائمة المصادر والمراجع

- أصول النحو ، د. محمد عيد ، ط٤ ، عالم الكتب ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٩م .
- الألفاظ والأساليب ، صدر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة ، الجزء الثاني ، اعده محمد شوقي أمين ، طبع بمطابع الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، ١٩٨٣ .
- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط٢، دار الهدى ، بيروت .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق حسن هنداوي، ط١، دار القلم دمشق ١٩٨٥.
- شرح الشافية ، لرضي الدين الاستربادي ، تحقيق محمد نور حسن ، و محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٥.
- شرح المفصل ، ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، ط١ ، ١٩٧٣م .
- فقه اللغة وخصائص العربية ، د. محمد المبارك ، دار الفكر ، ط٢ .
- في اصول اللغة ، تقديم ومراجعة الاستاذ الدكتور احمد مختار عمر ، عضو المجمع ، ط١، ١٤٢٤- ٢٠٠٣.
- الكتاب، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث ، أميل يعقوب ، طرابلس ، د.ت .
- لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين المعروف بابن منظور ، مراجعة وتحقيق د. يوسف البقاعي وإبراهيم شمس الدين ونضال علي ، منشورات الأعلمي للمطبوعات ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥ .
- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، د. عباس حسن ، ط٢ ، دارا لمعارف ، ١٩٧١م.
- المجامع العربية وقضايا اللغة ، د وفاء كامل فايد ، عالم الكتب ، ٢٠٠٤.
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، اخرجها وراجعها محمد شوقي أمين عضو المجمع ، إبراهيم الترزي المدير العام للتحرير والشؤون الثقافية بالمجمع، الهيئة العامة للمطابع الخيرية ، القاهرة ، ١٤٠٤- ١٩٨٤.
- المفصل في تاريخ النحو العربي ، الدكتور محمد خير الحلواني ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨١.
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، ط٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨م .
- المبدع في التصريف ، لابي حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق د. عبد الحميد السيد ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٢م .
- مناهج البحث العلمي ، د: عبد الرحمن بدوي ، ط٣ ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٧م .
- المنصف ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الواحد أمين ، ط١، وزارة الثقافة مصر ١٩٥٤- ١٩٦٠.

البحوث والمجلات :

- التّوهم أو القياس الخاطىء في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً ، محمد عبدو فلفل ، مجلة مجمع اللغة العربية الاردني ، العدد٥٩ ، ٢٠٠٠م .
- التّوهّم في بناء الكلمة ، عبد القادر المغربي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج٧ ، ٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- مزاعم بناء اللغة على التّوهّم ، الأستاذ محمد بهجة الاثري ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦.
- مشكلات القياس في اللغة العربية ، عبد الصبور شاهين ، مجلة عالم الفكر الكويتية ، المجلد الاول ، العدد٣ .
- مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، الجزء السابع ، مطبعة وزارة المعارف العمومية ، ١٩٥٣م .
- مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، الجزء التاسع ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ، ١٩٥٧م .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner